E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/32/Add.4
15 November 1989
ARABIC
Original : CHINESE/ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٦ من جدول الاعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية

اضافة

الصين*

[٣ تموز/يوليه ١٩٨٩]

* نظر الفريق الثلاثي في دورته المعقودة في ١٩٨٧ في التقرير الاولي الذي قدمته حكومة الصين (E/CN.4/1987/26/Add.5).

١ - انضمت جمهورية الصين الشعبية إلى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها في عام ١٩٨٣ ، وقدمت التقرير الأول عن تنفيذ الاتفاقية في أيار/مايو ١٩٨٦ . وهي تقدم الآن تقريرها الثاني عن تنفيذ الاتفاقية طبقاً لأحكام المادة ٧ من الاتفاقية .

٢ - ويتناول هذا التقرير أساساً تنفيذ الصين للاتفاقية منذ أن قدمت تقريرها الأول .

٣ - وهذا التقرير مقسم إلى جزأين: الأول يتناول تنفيذ الاتفاقية ، والثاني يتعلق بمعارضة الحكومة الصينية باستمرار سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

أولا - تنفيذ الاتفاقية

٤ - استمرت حكومة الصين في اتخاذ تدابير تشريعية وادارية وغيرها من التدابير لتنفيذ المهام المنصوص عليها في المواد ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من الاتفاقية تنفيذاً جاداً .

٥ - والقانون في الصين يحمي الحقوق الشخصية لجميع المواطنين . وبالاضافة إلى أن حماية الحقوق الشخصية للمواطن مكفولة بموجب القانون الجنائي (انظر المواد ٣٠ و٣١ و٣٢ من التقرير الأول) ، تتضمن "أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن العقوبات الادارية المتصلة بأمن الجمهور" التي سنّت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أحكاماً أخرى تتعلق بحماية الحقوق الشخصية للمواطن . فالمادة ٣٢ من الأنظمة تنص على أن:

"كل من يرتكب واحداً من الأفعال التالية التي تنتهك حقوق المواطن الشخصية ، والتي لا تنطوي مع ذلك على درجة من الخطورة تكفي لفرض عقوبة جنائية ، يعاقب بالسجن لمدة أقصاها ١٥ يوماً أو بغرامة أقصاها ٢٠٠ يوان أو يوجه اليه انذار:

(أ) ضرب شخص واصابته بجروح خفيفة ؛

(ب) الحد بدون وجه حق من حرية الآخرين الشخصية أو اقتحام منازل الآخرين بدون وجه حق ؛

(ج) سب الآخرين علناً أو تلفيق الأخبار لقذف الآخرين ؛

(د) سوء معاملة أفراد الأسرة متى طلب الضحايا اتخاذ اجراءات ؛

(هـ) تهديد أمن الآخرين أو إقلاق حياتهم العادية بكتابة رسائل تهديد أو عن طريق وسائل أخرى ؛

(و) اكراه شخص دون سن الـ ١٨ على ارتكاب أفعال مخيفة أو وحشية تسفر عن الاضرار بصحة الشخص البدنية والعقلية أو اغراؤه بارتكاب هذه الأفعال ؛

(ز) اخفاء بريد الآخرين أو برقياتهم أو اتلافها أو رميها أو فتحها بدون وجه حق" .

٦ - وتنص المادة ٥ من الأنظمة التي سنتها جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٨٦ بشأن ادارة أسماء الأماكن على:

"تغيير أسماء الأماكن التي تمس سيادة الصين على أراضيها وكرامتها الوطنية وتقوض وحدتها الوطنية أو تنطوي على إهانة لأفراد الشعب العاملين أو تكون في غاية الابتذال" .

٧ - وفي أيار/مايو ١٩٨٧ ، وافق مجلس الدولة في الصين على تغيير اسم "جبل كاوا" في المنطقة التي تسكنها قومية وا إلى "جبل آوا" . فكلمة "كاوا" لقب يدل على احتقار قومية وا في الماضي ويعني أنها كانت العبد ، ومن هنا جاء كذلك اسم جبل كاوا الواقع في المنطقة التي تسكنها هذه القومية . وبالرغم من أن الحكومة الصينية قد غيرت اسم قومية "كاوا" ليصبح اسمها قومية "وا" بعد التحرير ، فقد ظل اسم "جبل كاوا" غير الملائم مستعملاً . وقد غير الآن مجلس الدولة الاسم باصدار مرسوم رسمي للدلالة على احترام الأقليات القومية في الصين وإزالة آثار التمييز الذي كان يمارسه النظام القديم ضدها .

٨ - ومن أجل زيادة الحفاظ على الحقوق السياسية للأقليات القومية في الصين ، فقد أرسى قانون انتخابات المؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمرات الشعبية المحلية في جمهورية الصين الشعبية ، الذي نقح للمرة الثانية عملاً بقرار اتخذه الاجتماع الثامن عشر للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني السادس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الشروط الجديدة لاجراء الانتخابات بين الأقليات القومية . فالمادة ١٥ من قانون الانتخابات تنص على أن:

"تحدد اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني عدد نواب المؤتمر الشعبي الوطني الواجب انتخابهم من الأقليات القومية ، في ضوء حجم وتوزيع كل أقلية قومية ، في المؤتمرات الشعبية في سائر المقاطعات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية ، التي تقوم بانتخابهم وفقاً لذلك . ويكون للقوميات ذات العدد السكاني الصغير استثنائياً نائب واحد على الأقل" .

٩ - وكانت جميع الأقليات القومية الخمس والخمسون ممثلة بنوابها في الدورة الأولى التي عقدها المؤتمر الشعبي الوطني السابع في آذار/مارس ١٩٨٨ . ويشكل عدد نواب الأقليات القومية ١٥ في المائة من مجموع عدد النواب ، وهي نسبة تتجاوز بكثير نسبة

عدد سكان الأقليات القومية الى مجموع سكان البلد ككل ، التي تمثل ٨ في المائة . وتنص المادة ١٦ من قانون الانتخابات على أنه:

"في المناطق التي تعيش فيها أقليات قومية في مجتمعات مركزة ، يكون لكل أقلية قومية نائبها أو نوابها في المؤتمر الشعبي المحلي . واذا كان مجموع عدد سكان احدى الأقليات القومية في هذه المنطقة يقل عن ١٥ في المائة من مجموع عدد السكان المحليين ، يمكن أن يقل نسبياً عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل نائب في هذه الأقلية القومية ، على أن لا يقل عن نصف عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل من النواب الآخرين في المؤتمر الشعبي المحلي . وفي المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي التي يكون فيها عدد سكان الأقلية القومية المستقلة ذاتياً في الاقليم صغيرا بشكل استثنائي ، يمكن أن يكون عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل نائب في هذه الأقلية القومية ، بناء على قرار تصدره اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي في المقاطعة أو الاقليم المتمتع بالاستقلال الذاتي ، أقل من نصف عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل من النواب الآخرين . ويكون للقوميات الأخرى ذات العدد السكاني الصغير استثنائياً نائب واحد على الأقل .

واذا كان مجموع عدد سكان احدى الأقليات القومية في تلك المنطقة يمثل ما لا يقل عن ١٥ في المائة ولا يزيد عن ٣٠ في المائة من مجموع عدد السكان المحليين ، يمكن أن يكون عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل نائب في هذه الأقلية القومية أقل نسبياً عن عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل من النواب الآخرين في المؤتمر الشعبي المحلي ، على أن لا يتجاوز عدد نواب هذه الأقلية القومية نسبة ٣٠ في المائة من مجموع عدد النواب" .

١٠ - وتنص المادة ١٨ من قانون الانتخابات على أنه:

"فيما يتعلق بالأقليات القومية التي تعيش في مجموعات متفرقة ، يمكن أن يكون عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل من نوابها في المؤتمرات الشعبية المحلية أقل من عدد الأشخاص الذين يمثلهم كل من النواب الآخرين في هذه المؤتمرات" .

١١ - وفي الصين نظام يمنح الاستقلال الذاتي الاقليمي . ففي المناطق التي تعيش فيها أقليات قومية في مجتمعات مركزة ، يتم انشاء مناطق تتمتع بالاستقلال الذاتي وأجهزة الحكم الذاتي بحيث تصبح الأقليات القومية التي تمارس الاستقلال الذاتي الاقليمي سيدة نفسها وتمارس حق ادارة شؤونها الداخلية في مناطقها المتمتعة بالاستقلال الذاتي القومي . وقد شهد عاما ١٩٨٦ و١٩٨٧ انشاء ١٥ منطقة أخرى تتمتع بالاستقلال الذاتي . ويوجد في الصين حتى الآن ١٤٩ منطقة مستقلة ذاتياً . وقد قامت خمس وأربعون أقلية قومية وحوالي ٧٧ في المائة من مجموع عدد سكان الأقليات القومية بانشاء مناطق تتمتع بالاستقلال الذاتي .

١٢ - وللأقليات القومية التي لا تستوفي الشروط اللازمة لانشاء مناطق مستقلة ذاتياً والتي تعيش مع ذلك في مناطق يناهز حجمها حجم البلدة أن تنشىء بلدات قومية . وتختلف بلدات القوميات عن البلدات العادية . فإلى جانب ممارسة وظائف وسلطات أجهزة الدولة المحلية على نفس المستوى المنصوص عليه في الدستور ، يحق لها التمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي عن البلدات العادية . ويكون زعيم بلدة القومية فرداً من أفراد هذه الأقلية يستعمل لغة الجهة المحلية المنطوقة والمكتوبة . ولبلدات القوميات أن تمارس أنشطتها الاقتصادية والثقافية والتربوية وأنشطتها في مجال الصحة العامة وفقاً للقانون وفي ضوء الظروف المحلية والخصائص القومية ، وتتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة على أعلى مستويات الحكومة . فمن حيث التمويل مثلا ، تخصص لها موارد احتياطية ويجوز لها الاحتفاظ بعوائد الضريبة التي تتجاوز حصة الدولة لاستعمالها الذاتي . هذا علاوة على أنها تولي الاعتبار الواجب لدى تخصيص موارد المساعدة لصالح المناطق المتخلفة وموارد للاستعمال الخاص . وقد أنشأت الصين ما يزيد على ٥٠٠ ١ بلدة قومية ، وقامت الغالبية العظمى من الأقليات القومية الخمس والخمسين في الصين بانشاء بلدات قومية يصل مجموع عدد سكانها إلى أكثر من ٦ ملايين فرد .

١٣ - وتصون الدولة حق المواطن في حرية المعتقدات الدينية وتحترمه . فقد استمرت الدولة في السنوات الأخيرة في تخصيص مبالغ كبيرة من الأموال لمساعدة المؤسسات الدينية على تجديد المعابد وانشاء مدارس أو معاهد دينية ونشر الكتب الدينية .

١٤ - وقد أنشئت مدارس ومعاهد دينية في منطقة التبت المستقلة دينياً ، وفي مقاطعة يانغ سو ، ومقاطعة سيشوان ، ومقاطعة غانسو ومقاطعة كينغ هاي . وفي عام ١٩٨٦ ، عادت اللامية تمارس أنشطة "التجمع" التي كانت قد أوقفت لفترة من الوقت . وتنص المادة ٧٧ من المبادىء العامة للقانون المدني في الصين على أن "القانون يحمي الممتلكات القانونية للمؤسسات الاجتماعية ، بما في ذلك المؤسسات الدينية" .

١٥ - وتنص المبادىء العامة للقانون المدني في جمهورية الصين الشعبية ، التي تم سنها في عام ١٩٨٦ ، على زيادة حماية الحقوق المدنية لمواطني القوميات المختلفة في الصين .

١٦ - فتنص المادة ٣ من المبادىء العامة للقانون المدني على أن "للأطراف في دعوى مدنية مركزاً متساوياً" . وتنص المادة ٥ على أن "القانون يحمي الحقوق المدنية والمصالح المشروعة للمواطنين ويحمي الأشخاص القانونيين ، وعلى أنه لا يجوز لمؤسسة

أو فرد المساس بها" . وتنص المادة ٩ على أن "للمواطن أهلية التمتع بالحقوق المدنية من تاريخ الميلاد إلى الوفاة ، وله أن يتمتع بالحقوق المدنية وعليه أن يتحمل الالتزامات المدنية وفقاً للقانون" .

١٧ - وتنص المادة ٧٥ من المبادىء العامة للقانون المدني على أن:

"الممتلكات الشخصية للمواطن تشمل الدخل الذي يربحه شرعاً ومسكنه ومدخراته ومواد الاستعمال اليومي والآثار الفنية والكتب والمواد المرجعية والأشجار والماشية ، ووسائل الانتاج التي يسمح القانون للمواطن بامتلاكها والممتلكات الشرعية الأخرى .

يحمي القانون ممتلكات المواطن الشرعية ، ولا يجوز لأية مؤسسة أو لأي فرد امتلاكها أو الاعتداء عليها أو تدميرها أو وضع الختم عليها أو حجزها أو تجميدها أو مصادرتها على نحو غير قانوني" .

١٨ - وتنص المادة ٧٦ من المبادىء العامة للقانون المدني على أن "للمواطنين حق الميراث بموجب القانون" .

١٩ - وتنص المادة ١٠٣ من المبادىء العامة للقانون المدني على "حق المواطنين في عقد الزواج بالاختيار . وتحظر زيجات الارتزاق والزيجات التي تتم بناء على قرار تعسفي يتخذه طرف آخر وأية اجراءات تدخّل أخرى في حرية عقد الزواج" .

٢٠ - ولمساعدة الأقليات القومية على التعجيل بتحقيق تنميتها الاقتصادية والثقافية ، اعتمدت الدولة عدداً من التدابير التفضيلية في مجال السياسة العامة (انظر المواد ٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٨ من التقرير الأول) . والى جانب الاستمرار في تنفيذ تلك التدابير المعتمدة في مجال السياسة العامة ، اعتمد في السنوات الأخيرة عدد من التدابير الجديدة .

٢١ - فاعتباراً من عام ١٩٨٦ ، بدأت الحكومة الصينية تخصص كل عام مبلغاً قدره ١ مليار يوان في شكل قروض بفوائد مخفضة للمساعدة على تنمية الانتاج في ٢٧١ اقليماً متخلفاً اقتصادياً ، منها ١١٩ اقليماً مستقلاً ذاتياً وأقاليم واقعة في مناطق مستقلة ذاتياً (تمثل ٤٤ في المائة من العدد الاجمالي) .

٢٢ - وابتداء من عام ١٩٨٣ ، أخذت الحكومة الصينية تصدر سنوياً قروضاً بفوائد بسيطة لمساعدة مناطق القاعدة الثورية والمناطق التي تسكنها الأقليات القومية ومناطق الحدود على شراء سلع معينة . وبحلول عام ١٩٨٧ ، كانت قد قدمت

ما مجموعه ٣,٦ مليارات يوان ، منها مبلغ ٨٩٦ ١ مليون يوان ، أي أكثر من ٥٠ في المائة من المجموع لخمس مناطق مستقلة ذاتياً ولمقاطعة يونان ومقاطعة غيزهو ومقاطعة كينغ هاي .

٣٣ - والأقليات القومية في الصين تعيش في مناطق شاسعة . فمناطق القوميات المستقلة ذاتياً تغطي ٦٣ في المائة من مجموع حجم الصين وتتمتع بموارد طبيعية كثيرة . وتسعى الحكومة الصينية إلى التعجيل بتنمية مناطق الأقليات القومية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية . فالمادة ٣٣ من قانون الموارد المعدنية في جمهورية الصين الشعبية ، الذي سن في عام ١٩٨٦ ، تنص على أن:

"تمنح الدولة الاعتبار الواجب لدى استغلال الموارد المعدنية في مناطق القوميات المستقلة ذاتياً لما فيه صالح هذه المناطق وتتخذ ترتيبات مواتية لتحقيق البناء الاقتصادي في هذه المناطق ولانتاج ومعيشة سكان الأقليات القومية المحلية .

وتكون لأجهزة الحكم الذاتي في مناطق القوميات المستقلة ذاتياً ، وفقاً للأحكام القانونية ولخطة الدولة الموحدة ، الأولوية لترشيد تنمية واستغلال الموارد المعدنية التي يمكن أن تطورها السلطات المحلية" .

٣٤ - وقد بذلت الدولة جهوداً نشطة لزيادة فرص التعليم أمام الأقليات القومية وذلك من أجل النهوض باطراد بنوعية الحياة ودعم تقدم جميع القوميات .

٣٥ - وتنص المادة ٤ من قانون التعليم الالزامي في جمهورية الصين الشعبية ، الذي سن في عام ١٩٨٦ ، على أن "تصون الدولة والجماعات والمدارس والأسر ، وفقاً للقانون ، حق التعليم الالزامي للأطفال والمراهقين في سن الدراسة" .

٣٦ - وتنص المادة ٥ من قانون التعليم الالزامي على ما يلي:

"يسجل جميع الأطفال الذين بلغوا السادسة من العمر في المدارس لتحصيل التعليم الالزامي خلال السنوات المقررة له ، وذلك بغض النظر عن الجنس أو القومية أو العرق . وفي المناطق التي يتعذر فيها القيام بذلك ، يجوز ارجاء بداية التعليم حتى سن السابعة" .

٣٧ - وتنص المادة ٦ من قانون التعليم الالزامي على أن "تعزز المدارس استعمال لغة بوتنغوا (وهي لغة شائعة تقوم على أساس النطق السائد في بكين) الشائعة في شتى أنحاء البلد" وعلى "جواز قيام المدارس التي يكون غالبية التلاميذ فيها من الأقليات القومية باستعمال لغات تلك القوميات المنطوقة والمكتوبة" .

٢٨ - وتنص المادة ١٢ من قانون التعليم الالزامي على أن "تقدم الدولة المساعدات للمناطق التي تسكنها الأقليات القومية لتطبيق التعليم الالزامي وذلك بتزويدها بالمدرسين والأموال" .

٢٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ قانون التعليم الالزامي في مناطق الأقليات القومية وفي المناطق النائية والفقيرة التي يعفى فيها التلاميذ من رسوم التعليم والنفقات المختلفة ، قررت لجنة الدولة لشؤون التعليم ووزارة المالية ، في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، استمرار سريان الأنظمة الأصلية ذات الصلة واستمرار منح المساعدات لمدارس التعليم المتوسط للأحداث ولبعض المدارس الابتدائية (أساساً في مناطق الأقليات القومية التي يصعب فيها تنفيذ قانون التعليم الالزامي ، وغيرها من المناطق الفقيرة والمناطق التي يحتم وضعها انشاء مدارس داخلية) .

٣٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ ، عقدت لجنة الدولة لشؤون التعليم ولجنة الدولة لشؤون القوميات حلقة دراسية مشتركة عن تعليم الأشخاص المنتمين إلى قومية التبت في مقاطعة غانسو ، ومقاطعة كينغ هاي ومنطقة التبت المستقلة ذاتياً ومقاطعة سيشوان ومقاطعة يونان . وخصصت الحلقة الدراسية فقط لدراسة مسألة تطوير نظام تعليم الأشخاص المنتمين إلى قومية التبت .

٣١ - وفي السنوات الأخيرة ، اعتمدت الدولة تدابير جديدة تتعلق بنقل وتنمية ثقافات الأقليات القومية . وطلبت وزارة الثقافة الصينية ايلاء عناية وثيقة لنقل وحماية التراث الثقافي للأقليات القومية وبذل جهود نشطة لدعم وتنمية فنون الأقليات القومية . هذا علاوة على وجوب ايلاء عناية خاصة لتسجيل طلاب الأقليات القومية في جميع المعاهد والمدارس التي تخضع مباشرة لرئاسة وزارة الثقافة . ولا بد لجميع مدارس الفنون العليا في شتى أنحاء البلد أن تواصل انشاء الفصول في مختلف التخصصات الفنية لصالح الأقليات القومية ، وفصول للدراسات المتقدمة من أجل تشجيع المواهب الفنية للأقليات القومية .

٣٢ - وفي مناسبات عديدة خلال ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، نظمت وزارة الثقافة الصينية ولجنة الدولة لشؤون القوميات حفلات في بكين قامت بأدائها الفرق الفنية من الأقليات القومية سعياً لتعزيز تنمية ثقافات الأقليات القومية وتبادل الثقافات بين جميع القوميات . وتقوم كذلك الدوائر الحكومية المعنية بايفاد فرق الغناء والرقص من قومية التبت وغيرها من الفرق الفنية التابعة للأقليات القومية إلى الخارج لعرض ثقافة الأقليات القومية في الصين على سكان العالم أجمع .

٣٣ - وازدادت عاماً بعد عام المنشورات الصادرة بلغات الأقليات القومية . فعدد الكتب الصادرة بهذه اللغات هو: ١ ٥٦٧ في عام ١٩٨٥ ، ١ ٦٨٨ في عام ١٩٨٨ و١ ٧٩٣ في عام ١٩٨٧ .

٣٤ - وفي عام ١٩٨٦ ، شارك ممثلو جميع الأقليات القومية الخمس والخمسين في الاجتماع القومي الثالث للألعاب الرياضية التقليدية للأقليات القومية ، الذي عقد في منطقة جينغ يانغ أويغور المستقلة ذاتياً .

٣٥ - وتواصل الدولة اتخاذ العديد من التدابير لانشاء المرافق الطبية والصحية في المناطق التي تسكنها الأقليات القومية وتحسين صحة الأشخاص المنتمين الى هذه الأقليات . فحين ابتليت مثلا أجزاء من منطقة جينغ يانغ أويغور المستقلة ذاتياً بوباء التهاب الكبد اللاألف واللاباء ، أوفدت الحكومة الصينية خبراء طبيين وخصصت مبلغاً قدره ستة ملايين يوان للمساعدة على معالجة المرضى .

٣٦ - وفي آب/أغسطس ١٩٨٦ ، صرحت وزارة الصحة في جمهورية الصين الشعبية بأن نسبة مئوية معينة من الموارد التي تخصصها الدولة لتعمير مناطق القاعدة الثورية ومناطق الأقليات القومية ومناطق الحدود والمناطق الفقيرة ستكرس للوقاية من الأمراض المستوطنة وعلاجها .

٣٧ - وفي أيار/مايو ١٩٨٧ ، قام معهد كونمينغ لبحوث النباتات في أكاديمية العلوم بانشاء مكتب بحوث لطب القوميات ، وهو رابع معهد بحوث في العالم يتخصص في دراسة طب الأقليات القومية .

٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، اشتركت وزارة الصحة ولجنة الدولة لشؤون القوميات وبعض الدوائر الأخرى في إصدار إعلان برنامج التمنيع الموسع للأطفال . ونصت المادة ٤ من الإعلان على أن تعزيز برنامج التمنيع الموسع في المناطق النائية التي تسكنها الأقليات القومية هو الرباط الأساسي الذي يضمن تعميم تمنيع الأطفال ، وعلى وجوب قيام اللجان الوطنية لشؤون القوميات في شتى أنحاء الصين ، في اطار عملها بالدعاية على نطاق واسع لأهمية التمنيع ، وذلك بشتى الوسائل ، ومع مراعاة خصائص الأقليات القومية وسلوكها الشعبي وعاداتها من أجل دعم حملة برنامج التمنيع الموسع .

٣٩ - وارتفع عدد المؤسسات الصحية وأسرّة المستشفيات في المناطق القومية المستقلة ذاتياً في الصين بنسبة ٤,٦ في المائة و٦,٤ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٧ بالمقارنة بعام ١٩٨٥ .

٤٠ - وتقضي الحكومة الصينية في تشريعها بأن تحافظ أجهزة السلطة والأجهزة الادارية ، بجميع مستوياتها ، على الحقوق المتساوية للمواطنين الصينيين المنتمين إلى الأقليات القومية . فالمادة ٨ من القانون الأساسي للمؤتمرات الشعبية المحلية والحكومات الشعبية المحلية في جمهورية الصين الشعبية ، التي تم تنقيحها للمرة الثانية وفقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، تنص على أن احدى وظائف وسلطات المؤتمرات الشعبية المحلية على المستوى الاقليمي وفوقه تتمثل في "الحفاظ على حقوق الأقليات القومية" . وتنص المادة ٩ من القانون الأساسي على أن "تعتمد المؤتمرات الشعبية في البلدات وفي بلدات القوميات والمدن التي تعيش فيها الأقليات القومية في مجتمعات مركزة تدابير محددة تلائم خصائص القوميات المعنية لدى ممارستها لوظائفها وسلطاتها" .

٤١ - وتنص المادة ٥١ من القانون الأساسي على أن الوظيفة والسلطة الضامنة للحكومة الشعبية المحلية على المستوى الاقليمي وفوقه تتمثل في "الحفاظ على حقوق الأقليات القومية واحترام سلوكها الشعبي وعاداتها ، وتقديم المساعدة للمناطق التي تعيش فيها الأقليات القومية في مجتمعات مركزة والداخلة في نطاق ولايتها القضائية لممارسة استقلالها الذاتي الاقليمي وفقاً للدستور والقانون ، ومساعدة سائر الأقليات القومية على تحقيق تنميتها السياسية والاقتصادية والثقافية" .

٤٢ - وفي العادة ، تقوم الحكومات الصينية على جميع المستويات بالاعلان عن قوانين وسياسات الدولة ذات الصلة سعياً لدعم الوحدة بين جميع القوميات . فلجنة الدولة لشؤون القوميات توفد كل سنة مراسلين صحفيين لتغطية الأحداث الجارية في مناطق الأقليات القومية ونشر الأنباء عن حالة الأقليات القومية ومناطقها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والمبادلات والتعاون بين جميع القوميات .

٤٣ - وفي مؤتمر وطني عقد في بكين في نيسان/ابريل ١٩٨٨ للإشادة بوحدة وتقدم القوميات ، امتدحت الحكومة الصينية ١٦٦ ١ وحدة متقدمة وفرداً أسهموا في تحقيق وحدة القوميات وتقدمها . وكان ممثلو الأقليات الخمس والخمسين في الصين من بين الأفراد الذين تلقوا الثناء .

٤٤ - وتنص المادة ٤ من دستور جمهورية الصين الشعبية على "حظر التمييز ضد أية قومية واضطهادها ؛ وعلى حظر أي فعل من شأنه أن يقوض وحدة القوميات أو يحض على التفرقة" . ولم تنشأ حتى الآن أية مشكلة تتعلق بالفصل العنصري في بلدنا ولم يحدث قط أن نظرت المحاكم الصينية في قضية تتعلق بالفصل العنصري .

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قرر الاجتماع الحادي والعشرون للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني السادس في الصين أن تمارس جمهورية الصين الشعبية اختصاصها الجنائي في اطار الالتزامات التي تعهدت بها في المعاهدات على الجرائم المشار اليها في المعاهدات الدولية التي أبرمتها أو انضمت اليها . فوفقاً لهذا القرار ، تمارس الصين اختصاصها الجنائي على الجرائم المشار اليها في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

ثانيا - معارضة الحكومة الصينية باستمرار لسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

٤٦ - لقد عارضت الحكومة الصينية دائماً معارضة شديدة سياسة الفصل العنصري بجميع مظاهره وتمسكت على الدوام بموقفها . والصين ليست لديها علاقات دبلوماسية أو سياسية أو ثقافية أو أية علاقات أخرى مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

٤٧ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، بعثت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الصين برسالة إلى اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب أفريقيا أعربت فيها عن أحر تهانيها بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاماً على نشأته ، وعن بالغ تقديرها لما يقوم به من دور رئيسي في مكافحة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مصرحة بأن الشعب الصيني يساند بقوة ، كعادته ، الكفاح العادل لشعب جنوب أفريقيا إلى أن يحقق نصره النهائي .

٤٨ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، صرح متحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية بأن الصين حكومة وشعباً تعرب عن عظيم سخطها وادانتها الشديدة للفظائع التي ارتكبتها سلطات جنوب أفريقيا في الداخل وفي الخارج . وكرر أن حكومة الصين وشعبها يساندان بقوة الكفاح العادل لشعب جنوب أفريقيا وبقية شعوب الجنوب الأفريقي ويعارضان بحزم السياسة العنصرية التي تطبقها سلطات جنوب أفريقيا ، وطلب رسمياً من سلطات جنوب أفريقيا أن ترفع فوراً "حالة الطوارىء المفروضة على كل البلد" وأن تلغي تماماً نظام الفصل العنصري .

٤٩ - وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أرسل رئيس وزراء الحكومة الصينية ، السيد زاو زيانغ ، برقية إلى السيد ج . غاربا ، رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري . وأعرب فيها السيد زاو ، رئيس الوزراء ، نيابة عن حكومة الصين وشعبها ، عن تضامنه مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومساندته اياها وأدان بشدة السياسات العنصرية التي تمارسها سلطات جنوب أفريقيا .

٥٠ - وفي بيان صدر في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أدان متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية سلطات جنوب أفريقيا على ايفاد قوات استطلاعية لغزو ليفينغستون في جنوب زامبيا في الساعات الأولى من يوم ٢٦ نيسان/ابريل وقتلها العديد من المدنيين الزامبيين واصابتهم بجروح وتدمير مبنيين . وأشار إلى أن هذه الأفعال تعد بمثابة جريمة أخرى ترتكبها سلطات جنوب أفريقيا منتهكة عمداً القانون الدولي ومتعدية على سيادة البلدان المجاورة وسلامة أراضيها .

٥١ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧ ، أصدر متحدث باسم وزارة الخارجية في الصين بياناً أدان فيه بشدة جنوب أفريقيا على هجومها المسلح على موزامبيق في ٢٩ أيار/مايو . وأشار إلى انه يشكل جريمة أخرى ترتكبها سلطات جنوب أفريقيا بانتهاكها المتعمد للقانون الدولي ، وأنه يمثل تعدياً صارخاً على سيادة بلد مجاور وسلامة أراضيه ، فضلاً عن كونه استفزازاً علنياً للبلدان والشعوب الأفريقية . وكرر أن الصين حكومة وشعباً ستواصل كالعادة مساندة بلدان وشعوب الجنوب الأفريقي بقوة في نضالها العادل لمكافحة نظام الفصل العنصري والحفاظ على سيادتها القومية وسلامة أراضيها .

٥٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، بعث السيد زاو زيانغ ، رئيس الوزراء ببرقية تهنئة إلى القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية قال فيها إن تشبث سلطات جنوب أفريقيا بنظام الفصل العنصري وارتكابها أفعالا شريرة قد أسفرا عن زيادة معارضة الشعوب الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره وعزلها بطريقة لم يسبق لها مثيل . وقال ان حكومة الصين وشعبها ستقفان باستمرار بجانب البلدان والشعوب الأفريقية وستساندان بقوة النضال العادل لشعبي جنوب أفريقيا وناميبيا وبقية شعوب الجنوب الأفريقي إلى أن تحقق النصر في نهاية المطاف .

٥٣ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، أرسل السيد زاو زيانغ ، رئيس الوزراء ، برقية إلى السيد بيتر زوز ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بمناسبة احتفال الأمم المتحدة بيوم ناميبيا . وأعرب السيد زاو ، لمجلس ناميبيا عن تضامنه ومساندته ومصرحاً بأن الصين حكومة وشعباً تنظيم ، كعادتها الى شعوب العالم أجمع لمساندة الشعب الناميبي بقوة في كفاحه العادل للحصول على الاستقلال الوطني .

٥٤ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أشار متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في لقاء صحفي إلى أن سلطات جنوب أفريقيا قد أوفدت مؤخراً قواتٍ بأعداد كبيرة لغزو جنوب أنغولا منتهكة بذلك القواعد الدولية الأساسية وأنها تعدت تعدياً خطيراً على سيادة أنغولا وأمنها ، وأدانت بشدة حكومة الصين وشعبها هذه الجريمة الوحشية وطلبت من سلطات جنوب أفريقيا أن توقف فوراً هذا الاعتداء وأن تنفذ القرار ٦٠٢ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة وأن تسحب جميع قواتها من أنغولا .

٥٥ - وفي بيان صدر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أشار متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إلى أن سلطات جنوب أفريقيا قد أعلنت في ٢٤ شباط/فبراير فرض أنظمة جديدة على "حالة الطوارىء" لحظر جميع الأنشطة السياسية التي تقوم بها منظمات البلد الـ ١٧ لمناهضة الفصل العنصري ومؤتمر نقابات العمال في جنوب أفريقيا . ويعد ذلك فعلاً آثماً آخر ترتكبه سلطات جنوب أفريقيا لقمع كفاح شعب جنوب أفريقيا . وأدانت بشدة حكومة الصين وشعبها هذا الفعل الآثم وأعربت عن عظيم سخطها ومساندتها الحاسمة لشعب جنوب أفريقيا في نضاله العادل لمكافحة العنصرية وتحقيق المساواة العرقية .

٥٦ - وبمناسبة الاحتفال في الأمم المتحدة باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري ، أرسل نائب رئيس وزراء الحكومة الصينية ، السيد لي بينغ ، برقية إلى السيد ج . غاربا ، رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أدان فيها بشدة سلطات جنوب أفريقيا بسبب نظام التمييز العنصري والفصل العنصري . وقال نائب رئيس الوزراء في البرقية أن القضاء الحاسم والشامل على نظام التمييز العنصري والفصل العنصري المشؤوم انما يمثل مهمة جماعية وملحة يواجهها شعب جنوب أفريقيا وشعوب العالم أجمع . وكرر ان الصين حكومة وشعباً ستؤيد باستمرار الكفاح العادل لشعب جنوب أفريقيا من أجل الحصول على حقوق الانسان الأساسية والمساواة العرقية والكفاح العادل للشعب الناميبي في سبيل تحرير وطنه والحصول على الاستقلال ، وكذلك كفاح شعوب البلدان الأفريقية الأخرى للقضاء على النظام العنصري في جنوب أفريقيا والحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية .

٥٧ - وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في لقاء صحفي:

"إن القوات المسلحة لجنوب أفريقيا قد شنت في ٢٨ آذار/مارس هجوماً شائناً على ضواحي غبورون ، عاصمة بوتسوانا . وان هذا الهجوم انما يمثل فعلا مشؤوماً آخر ترتكبه سلطات جنوب أفريقيا في تشبثها بمواصلة سياسة زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة . وإن الحكومة الصينية تعرب عن ادانتها الشديدة وسخطها العظيم لهذا الفعل المشؤوم وتساند بقوة بوتسوانا والبلدان والشعوب الأخرى في الجنوب الأفريقي في كفاحها العادل للقضاء على العنصرية في جنوب أفريقيا والحفاظ على سيادة وأمن بلدانها" .

٥٨ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٨ ، بعث السيد لي بينغ ، رئيس وزراء الحكومة الصينية ، برسالة إلى القمة الرابعة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية أعرب فيها عن تهانيه الحارة بمناسبة افتتاحها في عاصمة اثيوبيا . فقال رئيس الوزراء في تلك الرسالة:

"إن الصين حكومة وشعباً قد تابعت باستمرار تطورات الحالة في جنوب أفريقيا . وان التشبث بمواصلة سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري والعرقلة القوية لاستقلال ناميبيا والغزو المتعمد للدول المجاورة من جانب سلطات جنوب أفريقيا انما هي أفعال أدت إلى استمرار التوتر وحالة الاضطراب في الجنوب الافريقي . وتدين الحكومة الصينية وشعبها بشدة سلطات جنوب أفريقيا لارتكابها شتى الأفعال المنحرفة الفاسدة ، وتساند بقوة الكفاح العادل لشعبي جنوب أفريقيا وناميبيا والبلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي وشتى الجهود التي تبذلها دول المواجهة في ضوء أوضاعها الوطنية من أجل تحقيق السلم والاستقرار في بلدانها وفي المنطقة ككل" .

٥٩ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، كرر متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية موقف الحكومة الصينية الثابت في مساندتها الحاسمة لكفاح شعب جنوب أفريقيا العادل وادانتها الصارمة لسلطات جنوب أفريقيا بسبب قمع واضطهاد السكان السود في البلد . ودعا سلطات جنوب أفريقيا إلى الافراج فوراً عن المعتقلين الستة في شاربفيل مشيراً إلى أن رفض جنوب أفريقيا النظر مرة أخرى في قضية المعتقلين الستة في شاربفيل انما يدل على اصرارها المتعنت على التمسك بسياسة الفصل العنصري متجاهلة القرار ذا الصلة الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٦٠ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إن الصين حكومة وشعباً تدين بشدة سلطات جنوب أفريقيا لانتهاك السلامة الاقليمية لبوتسوانا وسيادتها مرة أخرى ولإراقة الدماء واثارة التوتر عمداً في الجنوب الأفريقي .

٦١ - وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أصدر متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بياناً بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد السبعين للزعيم الأسود الشهير في جنوب أفريقيا ، السيد نيلسون مانديلا ، مكرراً أن الصين حكومة وشعباً قد أبدت على الدوام تعاطفها الكبير مع القضية العادلة التي يناضل من أجلها السيد نيلسون مانديلا وشعب جنوب أفريقيا ومساندتها الحاسمة لهذه القضية . وطالب سلطات جنوب أفريقيا بشدة أن تفرج فوراً عن السيد مانديلا والسجناء الآخرين المناهضين للفصل العنصري وان ترفع بدون أي شرط الحظر المفروض على المنظمات المناهضة للفصل العنصري وأن تتخذ اجراءات فعالة لاستئصال نظام الفصل العنصري بأكمله .

٦٢ - وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، عقد أكثر من ٤٠٠ شخص من كافة الطبقات الاجتماعية في بكين اجتماعاً للاحتفال بعيد الميلاد السبعين للزعيم الأسود ،

السيد نيلسون مانديلا ، ولابداء تضامنهم مع القضية العادلة لشعب جنوب أفريقيا . وشارك في هذا الاجتماع السيد روي جينغ وين ، رئيس أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، والسيد زانغ وينجين ، رئيس رابطة صداقة الشعب الصيني مع البلدان الأجنبية ، والسيد جونغ دافيه ، رئيس رابطة الصداقة الصينية الأفريقية . وفي هذه الأثناء ، قام معهد الدراسات الصيني لغرب آسيا وأفريقيا ومعهد البحوث لغرب آسيا وأفريقيا التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية في الصين بعقد حلقة دراسية في بكين عن فكر مانديلا واعماله . وأشار المشاركون الى ما بذله من جهود وما قدمه من مساهمات كيما يحقق شعب جنوب أفريقيا حريته ويحصل على استقلاله .

٦٣ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية:

"ان أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا قد أعلنت في نفس الوقت في ٨ آب/أغسطس ان الجهات الثلاث قد توصلت الى اتفاق بشأن وقف اطلاق النار في أنغولا الجنوبية وسحب قوات جنوب أفريقيا من أنغولا اعتباراً من ١٠ آب/أغسطس . وترحب الحكومة الصينية بالتقدم الذي أحرزته جميع الجهات في المفاوضات المتعلقة بايجاد تسوية سياسية لمسألتي أنغولا وناميبيا . وأملنا أن تواصل الجهات المعنية جهودها كيما تحقق المفاوضات نتائج جديدة . ولا بد لسلطات جنوب أفريقيا أن تنفذ الاتفاق جدياً وأن تسحب قواتها من أنغولا وفقا للجدول الزمني المحدد وأن تضع القرار ٤٣٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة موضع التنفيذ الفعلي تحقيقاً لاستقلال ناميبيا ولسلم واستقرار جنوب غرب أفريقيا" .

٦٤ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، شارك الوفد الصيني برئاسة نائب وزير الخارجية ، السيد كي هوايوان ، في المؤتمر الدولي الذي عقد في أوسلو بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين . وشدد نائب الوزير ، في الخطاب الذي أدلى به أمام المؤتمر ، على أن تشبث سلطات جنوب أفريقيا بعناد وتعنت بنظام الفصل العنصري ، واستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا وزعزعتها استقرار البلدان المجاورة ، كل ذلك "قد أسفر عن زيادة أعداد اللاجئين والنازحين في الجنوب الأفريقي بنسب مخيفة وعن استمرار تدهور أوضاعهم . وان حل مشكلة اللاجئين في الجنوب الأفريقي إنما يقتضي القضاء على جذور المشكلة" . وكرر موقف الصين الثابت ودعمها للكفاح العادل لشعوب الجنوب الأفريقي مصرحاً "بأن الحكومة الصينية ستبدي ، كعادتها ، تعاطفها ومساندتها السياسية والمعنوية للاجئين في الجنوب الأفريقي دون أي تحفظ . وانها ستقدم كذلك مساهمات فعلية في حدود امكاناتها في شكل مساعدات مادية" .

٦٥ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، دعا متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية سلطات جنوب أفريقيا مرة أخرى بشدة إلى الافراج فوراً وبدون شروط عن الزعيم الأسود نيلسون مانديلا . وقال المتحدث إن الافراج المبكر عن مانديلا من شأنه أن يفضي إلى تسوية المشكلة في جنوب أفريقيا .

٦٦ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أرسل السيد لي بينغ ، رئيس الوزراء ، برقية إلى السيد بيتر زوز ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بمناسبة يوم الأمم المتحدة لناميبيا ، مصرحاً مرة أخرى بأن الصين حكومة وشعبا تساند الشعب الناميبي في كفاحه العادل للحصول على الاستقلال الوطني .

٦٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ولجنة الدولة الصينية لشؤون القوميات واللجنة الوطنية الصينية للتربية والعلم والثقافة ندوة مشتركة لخبراء دوليين من أجل دراسة الفصل العنصري . وكان الهدف الرئيسي منها دراسة نظام الفصل العنصري المسؤول عن الاضطرابات الاجتماعية ، وبخاصة في الجنوب الأفريقي ، وجمع وتبادل تجارب البحوث ، واعداد خطة بحوث للأعوام الخمسة القادمة لزيادة فضح جريمة التمييز العنصري والفصل العنصري والاضطهاد العنصري وما ألحقته العنصرية من أضرار بالسلم العالمي والتقدم البشري . وكشف المشاركون الصينيون بدون تحفظ في الخطب التي أدلوا بها في الندوة ، عن جريمة الفصل العنصري وأدانوها بشدة . وفعلت الدوائر الصينية المعنية كل ما بوسعها لتوفير التسهيلات للندوة .

٦٨ - وتقوم الحكومة الصينية أيضاً ، من خلال الاذاعة والتلفزيون والصحافة ، بتغطية مناسبة للأنباء المتعلقة بكفاح السود وغيرهم من الأشخاص المنتمين إلى أجناس ملونة أخرى في جنوب أفريقيا ضد التمييز العنصري والفصل العنصري ، وتدين النظام العنصري في جنوب أفريقيا لسياساته الرجعية وما يرتكبه من أفعال آثمة ، فتقوم بذلك بدعاية مناهضة للتمييز العنصري وبتنظيم برنامج تثقيفي ضد التمييز العنصري للأشخاص المنتمين إلى جميع القوميات في الصين .

٦٩ - وتعنى الحكومة الصينية كذلك عناية كبيرة بتثقيف جيل الشباب في الصين لكي يعارض العنصرية والفصل العنصري بشدة ويعزز وعيه بالواجب الدولي . فمواد تعليم تلاميذ المدارس الابتدائية ومدارس التعليم المتوسط ومدارس التعليم العالي في الصين تعرض جرائم التمييز العنصري والفصل العنصري التي ترتكبها جنوب أفريقيا ، شأنها شأن المنشورات في ميدان العلوم الاجتماعية كالآداب والتاريخ والجغرافيا والسياسة الدولية والعلاقات الدولية والقانون .

٧٠ - وقد ساندت الصين باستمرار ، على مر السنين ، جميع الجهود الدولية وشاركت فيها بنشاط من أجل حظر العنصرية والقضاء عليها بجميع أشكالها ، بما في ذلك الفصل العنصري . ودأبت الصين على تأييد القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة ووكالاتها لفرض عقوبات على نظام جنوب أفريقيا تأييداً قوياً وعلى تنفيذها . وفي الجمعية العامة ومجلس الأمن ، صوتت الصين دائماً في صالح القرارات التي تدين جريمة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والتي تدعو إلى اتخاذ عقوبات ضدها .

٧١ - ومجموعة التدابير القانونية والادارية التي اعتمدتها الحكومة الصينية لتنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها تتمشى مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية ، وقد حققت نتائج واضحة . وستواصل الحكومة الصينية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها ، وهي تعلق أهمية على المضي قدماً في سن وتنفيذ القوانين والمراسيم ذات الصلة وعلى اعتماد تدابير مناظرة لتوطيد وزيادة تطوير الروابط القائمة بين جميع القوميات في الصين ، وهي روابط تتميز بالمساواة والوحدة والمساعدة المتبادلة .

- - - - -